

فساد الانقلاب □□ إهدار 2 مليار جنيه بـ"كهرباء وسط الدلتا" بـ5 شهور



السبت 11 يونيو 2016 04:06 م

كشف تقرير حديث للجهاز المركزي للمحاسبات عن إهدار للمال العام بشركة وسط الدلتا لإنتاج الكهرباء (قطاع طلخا) بأكثر من 2 مليار جنيه وصرف مكافآت وحوافز للإدارة العليا تجاوزت المليون جنيه خلال 5 شهور فقط □

وأظهر التقرير الصادر في 9 مارس 2016 عن مراجعة أعمال وحسابات شركة وسط الدلتا لإنتاج الكهرباء (قطاع طلخا) خلال العام المالي 2015/ 2016، إهدار أموال الشركة متمثلاً في قطع غيار غير مستعملة، وشراء أراضٍ بمبالغ أضعاف قيمتها بأكثر من 20 ضعفاً، وعدم سداد فروق دعم الطاقة بمبلغ 1.96 مليار جنيه إلى وزارة المالية منذ عام 2005. وتبين تحميل الأرصدة المدينة مبلغ 1968 مليون جنيه تمثل دعم فروق الأسعار على مسحوبات المواد البترولية، التي لم يتم التصديق عليها منذ عام 2005 متضمنة مبلغ 1145 مليون جنيه بقطاع البحيرة، و823 مليون جنيه بقطاع طلخا □
وأوصى الجهاز بضرورة المطابقة مع وزارة المالية عن دعم فروق الأسعار على مسحوبات المواد البترولية خلال العام المالي 2015

وكشف التقرير عن شراء الشركة مساحة 1603 أمتار بنحو 4 ملايين جنيه بجوار الأرض المشتراة، لإقامة محطة توليد بديروط بالبحيرة والبالغة مساحتها 64 فداناً، وتبين أن المساحة المشتراة مقامة عليها مزرعة دواجن، كما أن سعر المتر من هذه المساحة يفوق 21 ضعفاً سعر المتر في المساحة المشتراة، وتبين شراء الشركة 3 أمدنة من هيئة الأوقاف عام 2008/ 2009 ولم يتم الانتهاء من تسجيلها حتى تاريخ الفحص بالرغم من سداد كامل القيمة 6 ملايين جنيه، بما يخالف البند الثاني من العقد، حيث تبين بعد شراء الأرض بالكامل وجود 17 قيراطاً منها مسجلة باسم شركة النصر لتعبئة زجاجات «كوكاكولا».

وأكد تقرير الجهاز وجود طاقات معطلة وغير مستعملة بالشركة متمثلة في شقق وفيلات بالمستعمرات السكنية للمهندسين، وسيارات ووسائل نقل، وأثاث، ومعدات بمركز التدريب، بلغ ما أمكن حصره منها نحو 14.5 مليون جنيه في 30 / 6 / 2015، ولم تتخذ الشركة أي إجراءات لاستغلال هذه الطاقات العاطلة □

كما تعدى العاملون والمهندسون بالشركة على مساكن المستعمرة السكنية للعاملين بطلخا وبالمخالفة للبند 8 من لائحة الإسكان بالشركة، ولم تقم الشركة بأى إجراء لإزالة هذه التعديت رغم صدور قرارات إزالة لها، وتمكن المعتدون من توصيل المياه والكهرباء دون تركيب عدادات مياه أو إنارة رغم صدور أحكام بتغريم عدد منهم □